

## تيار نسوي يعيد قراءة النصوص الدينية بحثا عن المساواة

ظلت المرأة المسلمة في مرمى نيران التيارات الإسلامية، التي كانت تسعى إلى تأييد بقائهم أسيرة التوابل الجامدة للنص الديني، وهذا ما أثار مجموعة من الباحثات المسلمات لتلمس جهد فكري يعيد قراءة النص الديني بشكل يحقق المساواة ويحترم الحقوق الكونية للمرأة.

في إعادة قراءة النصوص الدينية قراءة تضمن المساواة بين الرجل والمرأة لرفع الظلم عن النساء، ضحايا التمييز الجنسي. فكيف تقرا النسويات المسلمات النصوص الدينية التي استعملها الفقهاء والمتشدون الإسلاميون ضدهن؟ تنطلق المناضلات المسلمات من مبدأ عام هو أن الرسالة الإلهية لم تكن تهدف إلى تطبيع علاقات غير عادلة بين المرأة والرجل، وإنما للقضاء على اللامساواة بينهما. وتوظف ثلاثة مفاهيم لإعادة قراءة النص الديني: البيداغوجيا الإلهية، والمقاصد، ومبدأ النسخ والمنسوخ. ففي مسألة تعدد الزوجات، على سبيل المثال، تعتبر النسويات أن تحديد الإسلام لأربع زوجات، كان يمثل تقدما بالنسبة للقرن السابع الميلادي في الجزيرة العربية. ومن الظلم اعتبار ذلك قاعدة إسلامية أبدية، لأنه ليس أمرا إلهيا مطلقا. فإشارة القرآن إلى استحالة إعادة بين الزوجات دليل على مرحلية التعدد. ومن هنا فإن الهدف الإلهي هو أولا الحد من هذا الزواج في انتقاله أن يضمحل ذاتيا مع مرور الزمن وتطور الذهنيات.

### تيار نسوي جديد في العالم الإسلامي يحاول ممارسة قراءة للنصوص الدينية لإعادة النظر في اللامساواة التي تعيشها المسلمة

أما في مسألة الحجاب، وهي مسألة ساخنة في العالم العربي الإسلامي وفي أوروبا خصوصا، فلهم مقاربة أخرى، إذ يعتقد أغلبهم أن هناك مبالغة في النظر إلى الحجاب كونه أمر أساسي في الإسلام، بينما هو أمر ثانوي لأن الحجاب هو نتاج ظرف ما قبل إسلامي يتميز بالعبودية والديانة. وبغض النظر عن مفكرات وناشطات كثيرات خارج العالم العربي، ساهمن في بلورة التفكير النسوي الإسلامي منذ السبعينات من القرن الماضي، تعتبر المفكرة المغربية فاطمة المريني مرجعا للحركة النسوية في البلدان العربية في كتابها "الحريم السياسي، الرسول والنساء" الصادر بالفرنسية عام 1987، ذلك الكتاب الذي أثار ضجة حينها والذي تبعته فيه عالمة الاجتماع وأعدت النظر في صحة الحديث الشهير "لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة" الذي يرفعه الإسلاميون لتأكيد دور المرأة وطردتها من القضاء العام وممارسة المسؤوليات السياسية. وهو ما فتح الباب للبحث عن طريق ثالث يسمح للنساء المسلمات بالحصول على الحقوق الكونية انطلاقا من قراءة نقدية للنصوص الدينية، غير معادية لهن. وهو الطريق الوحيد حسيهن للحفاظ على هويتهم الإسلامية والتمتع بحقوقهن وحريتهن في أن معا.

لا ينبغي استغراب اندلاع ثورة نسوية في البلدان العربية الإسلامية مستقبلا، وإنما استغراب عدم حدوثها لسبب بسيط هو أنها أصبحت ضرورة حيوية. إذ لا يمكن استمرار تهميش نصف المجتمع مهما كانت مبررات ذلك.



ثورة نسوية قادمة

حميد زناز  
كاتب جزائري

النسوية الإسلامية، عنوان كهذا قد يثير أكثر من تساؤل وربما الاستغراب والإستهجان من طرف المحافظين والحداثيين على حد سواء. فلئن كانت مسألة المرأة محسومة بالنسبة للأوليين إذ قال فيها الشرع، حسب زعمهم، كل شيء واعتبر أن مطالب النساء التحررية هي غريبة لا تمت إلى الثقافة الإسلامية بصلصة، فإن خصومهم قد يرون في الجمع بين النسوية والإسلام تناقضا صارخا بين الكلمتين، وأن الإسلام وحرية المرأة خطان متوازيان لا يلتقيان.

ولكن المسألة في نظر النسويات المسلمات تتجاوز الطرحين السابقين. فكما هو الحال بالنسبة للنسوية اليهودية والمسيحية والبروتستانتية، يوجد اليوم تيار نسوي جديد في العالم الإسلامي يحاول ممارسة قراءة أنثوية للنصوص الدينية بغية إعادة النظر في اللامساواة التي تعيشها المرأة المسلمة حسب راءات هذا التيار. ولكن ينبغي التفريق بين النسويات الإسلاميات اللواتي يدافعن، كشركاتهن الذكور، عن علاقة ترانجية بين الجنسين، ولا يطالبن سوى بالإلصاق، والنسويات المسلمات اللواتي يتحدثن عن مساواة إسلامية بين الجنسين.

وفي الحقيقة كانت فكرة المساواة بين الجنسين حاضرة منذ مدة طويلة ولو بشكل غير صريح في كتابات بعض رجال الدين المنورين وعلى الخصوص لدى نساء مثققات. ولكن مع الهجمة الإسلامية التي تتعرض لها معظم البلدان العربية منذ أكثر من 40 سنة، حدثت ردة كبرى في مجال حقوق المرأة وتطلعت اندماجها في المجتمع ووجدت نفسها ضحية مزادات متصاعدة بين دولة لا هي بالعلمانية ولا هي بالإسلامية، تسنن قوانين مستلهمة، من الشريعة، وجماعات إسلامية كثيرة تضغط من أجل الرجوع إلى ما قبل القانون الوضعي.

فكيف يمكن أن تكون المرأة مسلمة ملتزمة بتعاليم دينها ونسوية مطالبة بتحرر المرأة في أن معا وسط هذا الصراع المستمر منذ الاستقلالات الوطنية؟ وحتى إن تجنبنا نعت نفسها بـ"النسوية" صراحة، فإن حركة مطلبية نسائية تطورت وتسمى نفسها "إسلامية" منذ عشرينيات، إذ اقتحمت نساء اختصاصيات ميدان البحث في علوم القرآن كالتفسير والتأويل بغية التصدي للهيمنة الذكورية في البلدان العربية والإسلامية. وليس هناك نسوية واحدة بل يختلف وجهها من بلد إلى آخر، حسب السياق المحلي والتجربة التاريخية.

وإن لم تكن النسوية الإسلامية متجانسة، إذ ليس هناك طريقة واحدة للدفاع عن كرامة وحقوق المرأة، فقد وصلت جل المناضلات المسلمات من أجل المساواة بين الجنسين إلى قناعة مفادها أن كل دفاع عن حقوق النساء يجب أن يمر عبر إعادة تأويل للنصوص الأساسية المكونة للإسلام.

نحن نإزاء نسوية تروم هدم التوابلات الجنسانية للقرآن والحديث -بمعنى تلك التي تميز على أساس الجنس- والاجتهاد



امبراطورية الإخوان في ألمانيا تحت المراقبة

## هل يتم حظر جماعة الإخوان في ألمانيا؟ مناخ أمني وسياسي داعم لمشروع قرار حظر الإخوان

وترتكز جهود وزير الداخلية الألماني على قواعد ثابتة، وهي رصد ومتابعة مصادر تهيد ألمانيا من الداخل والخارج، وفيما يتعلق بمصادر التهديدات الداخلية ركزت وزارة الداخلية الألمانية -خاصة في ما يتصل بجماعة الإخوان المسلمين- على ما يلي:

- اعتبار التنظيمات الإسلامية، جميعها، خطرا محدقا بألمانيا، واعتبار جماعة الإخوان هي الأكثر خطورة.

وهذا يعني أن جماعة الإخوان تقع الآن ضمن دائرة الشبهات والمراقبة من قبل وزارة الداخلية، وتحديدًا من وكالة الاستخبارات الداخلية، وكالة حماية الدستور الألمانية.

● إن مناقشة مشروع هذا القرار تأتي بالتوازي أو تماشيا مع سياسات وزارة الداخلية الحالية، التي تقوم على اتخاذ إجراءات صارمة ضد كل مصادر التهديدات لأمن ألمانيا، أبرزها الجماعات الإسلامية المتطرفة، ومن ضمنها جماعة الإخوان.

● تحرص الحكومة الألمانية -وأيضا الائتلاف الحاكم- على تعزيز شعبيتها في أي انتخابات عامة أو بلدية، من خلال اتخاذ إجراءات صارمة ضد الجماعات الإسلامية المتطرفة، لكي لا تذهب أصوات المواطنين إلى اليمين الشعبوي، وهذا ما تحرص عليه الحكومة الحالية.

ويأتي طرح مشروع قرار حظر جماعة الإخوان في ألمانيا، وسط مناخ أمني وسياسي داعم لاتخاذ هذا القرار، في أعقاب نتائج الاستطلاعات التي كشفت أن أكثر من 50 بالمئة من المواطنين الألمان يخشون الجماعات الإسلامية بمختلف أنواعها وانتماؤها ويعتبرونها تهديدا وخطرا محدقا بأمن ألمانيا.

ويبقى هذا المشروع مثل باقي المشاريع، يعتمد نجاحه على قدرة الحزب المسيحي الديمقراطي على حشد الأصوات والدعم داخل البرلمان. أما في ما يتصل بعامل الوقت، فإن اتخاذ مشروع بهذا الحجم ربما يحتاج إلى المزيد من الوقت والكثير من الاستعدادات على المستوى السياسي، أكثر من الإجراءات الفنية التي اتخذتها أجهزة

الاستخبارات. ولعل ما ينبغي أن تركز عليه الأحزاب الداعمة لهذا المشروع، هو إيجاد قاعدة بيانات جديدة حول "امبراطورية" الإخوان في ألمانيا، وتكشف عن قياداتها الجديدة، ومقراتها ومصادر تمويلها، وهي المسائل التي تعتبر أكثر تحديا وعسرا وتعقيدا بالنسبة لأجهزة الاستخبارات الألمانية.

وترتكز جهود وزير الداخلية الألماني على قواعد ثابتة، وهي رصد ومتابعة مصادر تهيد ألمانيا من الداخل والخارج، وفيما يتعلق بمصادر التهديدات الداخلية ركزت وزارة الداخلية الألمانية -خاصة في ما يتصل بجماعة الإخوان المسلمين- على ما يلي:

- اعتبار التنظيمات الإسلامية، جميعها، خطرا محدقا بألمانيا، واعتبار جماعة الإخوان هي الأكثر خطورة.

وهذا يعني أن جماعة الإخوان تقع الآن ضمن دائرة الشبهات والمراقبة من قبل وزارة الداخلية، وتحديدًا من وكالة الاستخبارات الداخلية، وكالة حماية الدستور الألمانية.

● إن مناقشة مشروع هذا القرار تأتي بالتوازي أو تماشيا مع سياسات وزارة الداخلية الحالية، التي تقوم على اتخاذ إجراءات صارمة ضد كل مصادر التهديدات لأمن ألمانيا، أبرزها الجماعات الإسلامية المتطرفة، ومن ضمنها جماعة الإخوان.

● تحرص الحكومة الألمانية -وأيضا الائتلاف الحاكم- على تعزيز شعبيتها في أي انتخابات عامة أو بلدية، من خلال اتخاذ إجراءات صارمة ضد الجماعات الإسلامية المتطرفة، لكي لا تذهب أصوات المواطنين إلى اليمين الشعبوي، وهذا ما تحرص عليه الحكومة الحالية.

ويأتي طرح مشروع قرار حظر جماعة الإخوان في ألمانيا، وسط مناخ أمني وسياسي داعم لاتخاذ هذا القرار، في أعقاب نتائج الاستطلاعات التي كشفت أن أكثر من 50 بالمئة من المواطنين الألمان يخشون الجماعات الإسلامية بمختلف أنواعها وانتماؤها ويعتبرونها تهديدا وخطرا محدقا بأمن ألمانيا.

ويبقى هذا المشروع مثل باقي المشاريع، يعتمد نجاحه على قدرة الحزب المسيحي الديمقراطي على حشد الأصوات والدعم داخل البرلمان. أما في ما يتصل بعامل الوقت، فإن اتخاذ مشروع بهذا الحجم ربما يحتاج إلى المزيد من الوقت والكثير من الاستعدادات على المستوى السياسي، أكثر من الإجراءات الفنية التي اتخذتها أجهزة

الاستخبارات. ولعل ما ينبغي أن تركز عليه الأحزاب الداعمة لهذا المشروع، هو إيجاد قاعدة بيانات جديدة حول "امبراطورية" الإخوان في ألمانيا، وتكشف عن قياداتها الجديدة، ومقراتها ومصادر تمويلها، وهي المسائل التي تعتبر أكثر تحديا وعسرا وتعقيدا بالنسبة لأجهزة الاستخبارات الألمانية.

اكتشفت دوائر سياسية وفكرية وأمنية أوروبية كثيرة، أن جماعات الإخوان لا تقل خطورة عن الجماعات الإرهابية الأخرى من قبيل تنظيم داعش والقاعدة. هذا التنبه انطلق من تضافر عوامل سياسية وأمنية كثيرة، وتداخل أبعاد إقليمية ودولية. وفي هذا الإطار تتجه مشاريع أوروبية كثيرة نحو اعتبار جماعة الإخوان جماعة إرهابية. في ألمانيا يعتدل نقاش سياسي عميق داخل الائتلاف الحاكم مفاده النظر في إمكانية وضع الإخوان على قائمة الإرهاب، وهو مشروع إن تحقق سيمثل ضربة قاصمة للجماعة بالنظر إلى وزن الإسلاميين في ألمانيا وأيضا إمكانية اقتداء أقطار أوروبية أخرى بالقرار الألماني.

ورغم أن التقارير في البدء كانت سرية، إلا أن المعارضة السياسية في البرلمان طلبت الكشف عن هذه المعلومات التي تتضمنها تقارير الاستخبارات في سبيل أن يطلع المواطن الألماني على حقائق التهديدات الأمنية في البلاد.

الاستخبارات الألمانية تعتبر جماعة الإخوان أكثر خطرا من تنظيم داعش، وتنظيم القاعدة، لأسباب عديدة أبرزها: ● أن جماعة الإخوان تجسد العمل السياسي والنشاط المجتمعي في ألمانيا، وهي قادرة على التواصل مع شريحة كبيرة من المجتمع الألماني.

● تخفي جماعة الإخوان تحت شبكة عمل واسعة من الواجهات من شركات ومراكز دينية وثقافية ومساجد. ● جماعة الإخوان تعمل على إيجاد مجتمع مواز للمجتمع الألماني، وذلك من أجل أسلمة الشارع الألماني.

● تعمل جماعة الإخوان بطريقة "تكتيكية" على خلاف التنظيمات المتطرفة، التي يبدو نشاطها ظاهرا ومكتسوبا بالنسبة لأجهزة الاستخبارات الألمانية، عكس عمل الإخوان القائم على التخفي والسرية والازدواجية. ● إن جماعة الإخوان تمثل خطرا قائما على نظام الديمقراطية في ألمانيا، كونها تعمل على إنشاء "دولة إسلامية" قائمة على الشريعة، وهي الأهداف ذاتها التي يعمل على تحقيقها تنظيم داعش وتنظيم القاعدة.

● تنشط جماعة الإخوان بشكل مشترك بين الجناح التركي المتمثل في جماعة نجم الدين أربكان وجمعية "ييتيب"، والجناح العربي بزعامة عائلة إبراهيم فساروق الزيات "الجمعية الإسلامية"، ضمن إمكانيات بشرية ومالية واسعة مدعومة من الخارج.

وتجدر الإشارة إلى أن جهود ألمانيا في هذه الأيام، هي جهود مرتبطة بالزعيم البافاري هورست زيهوفر، وزير الداخلية الألماني، الذي يقود سياسة جديفة نجحت كثيرا في خطي الثغرات وسدها، وجعلت من ألمانيا ساحة خالية من الإرهاب.

جاسم محمد  
كاتب عراقي مقيم في ألمانيا

كشفت مصادر موثوقة من داخل الحزب الديمقراطي المسيحي الألماني، الذي تتزعمه أنجيلا ميركل ويقود الائتلاف الحاكم، والذي يتشكل من كل من الحزب الديمقراطي الاجتماعي وحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي وحزب الاتحاد الاجتماعي المسيحي، أن هناك نقاشا داخل الحزب، مطرح مشروع قرار إلى البرلمان الألماني (البوندستاغ) لوضع الإخوان على قائمة الإرهاب.

بدأ المشروع في ولاية فوتمبيرغ ومن المقرر أن يبحث من قبل الحزب في غضون شهر واحد، من أجل تقديمه للتصويت داخل البرلمان الألماني. وإذا تبني حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي طلب حظر جماعة الإخوان، يتم عندها رفعه للبرلمان لمناقشته والتصويت عليه ليصبح قانونا نافذا بعد ذلك. وقبل أشهر، دارت نقاشات شبيهة داخل الحزب الاشتراكي الديمقراطي، الشريك في الائتلاف الحاكم، الذي يشهد أيضا نقاشات داخلية للاتفاق على طرح حظر الإخوان على البرلمان.

### اعتبار التنظيمات الإسلامية، جميعها، خطرا محدقا بألمانيا، واعتبار جماعة الإخوان المسلمين الأكثر خطورة

وأظهرت نتائج الاستطلاع الأخيرة في ألمانيا، مكانة الأحزاب في الخريطة السياسية الألمانية، حيث مثل الحزب المسيحي الديمقراطي أقوى حزب في الغرب بنسبة 29 في المئة، وعقبه حزب الخضر بنسبة 20 في المئة، ثم الحزب الاشتراكي الديمقراطي بنسبة 19 في المئة، في حين بلغ تأييد حزب البديل اليميني هناك 11 في المئة فقط.

ولكن حظر الإخوان في ألمانيا قد لا يكون سهلا؛ فالمساجد والجمعيات التي تصنفها المخابرات الألمانية على أنها مرتبطة بالإخوان، تنفي تلك العلاقة، لكن دون شك تمتلك الاستخبارات الألمانية بعض الشواهد والأدلة لإثبات ذلك. ومن ذلك أن الاستخبارات الداخلية الألمانية كشفت منذ العام 2014، الكثير من عمل "امبراطورية الإخوان في ألمانيا".